المملكة المغربية

ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵎⴰⵏⵜ ⵖⴰ ⵉⵏⵙⵜⴰⵏⵙⵉ ⵏ ⵜⵓⵎⵔⵜ

ⵣⵜⵜⵓⵎⴰⵡⵉ ⴰ ⵓⵣⵔⴰⵡ ⴰⴽⴰ ⵓⵏⵎⵓⵎⴰⵡ ⵏ ⵓⵙⵏⵓⵙⵏ ⵖⴰ ⵓⵎⵓⵙⵙⵓ

التقرير الختامي للملتقى الوطني الأول حول:

الترافع المدني عن مغربية الصحراء

مراكش، أيام 22 و23 و24 يونيو 2018

صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله

«فبدل انتظار هجومات الخصوم للرد عليها، يتعين إجبارهم على الدفاع، وذلك من خلال الأخذ بزمام الأمور، واستباق الأحداث والتفاعل الإيجابي معها.

ذلك أن قضية الصحراء ليست فقط مسؤولية ملك البلاد، وإنما هي أيضا قضية الجميع: مؤسسات الدولة والبرلمان، والمجالس المنتخبة، وكافة الفعاليات السياسية والنقابية والاقتصادية، وهيئات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وجميع المواطنين.

وهنا يجب التذكير، مرة أخرى، بأن مصدر قوتنا في الدفاع عن صحرائنا، يكمن في إجماع كل مكونات الشعب المغربي حول مقدساته.»

مقتطف من خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية التاسعة

المحور الأول: الإطار والسياق العام والأهداف

انطلاقا من الرغبة الأكيدة في المضي قدما بتوجيهات صاحب الجلالة نصره الله، التي يؤكد من خلالها بأن قضية الصحراء المغربية مسؤولية الجميع، مؤسسات ومنتخبين وفعاليات سياسية ونقابية واقتصادية، وهيئات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وجميع المواطنين.

وفي إطار تظافر الجهود المبذولة من قبل القطاع المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني، على مستوى اختصاصاته وقدراته التكوينية في تفعيل آليات الديمقراطية التشاركية والترافع المدني، وتعزيز الشراكة بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني، وتفعيل مشاركة المواطنين في تدبير الشأن العام، وإطلاق سلسلة لقاءات جهوية لتبادل الخبرات والمعارف مع فعاليات المجتمع المدني.

وتأسيسا على رصد واقع الترافع المدني حول القضية الوطنية وتحدياته، وما يقتضيه من تعزيز إمكانات التصدي للطرح الانفصالي في المنابر الدولية، وتقوية وتطوير الحجج والأدلة التي يستند عليها الفاعل المدني المغربي أثناء السجالات مع الأطراف المعادية.

وفي ظل العلاقة الجديدة والجيدة التي أضحت تربطها بالمجتمع المدني، عززت الوزارة هذا الورش المجتمعي المفتوح، بتنظيم ملتقى وطني حول « الترافع المدني عن قضية الصحراء». أيام 22 و23 و24 يونيو 2018 بمدينة مراكش

هذا الملتقى التكويني والتفاعلي، رسم انطلاقا من أرضيته التقديمية أهدافا استراتيجية؛ تهم تعزيز قدرات جمعيات المجتمع المدني والفاعلين الجمعويين في مجال الترافع عن القضية الوطنية، وأيضا تأهيل الفاعلين المدنيين لمواجهة الطروحات المعادية للوحدة الوطنية- لاسيما في المحافل الدولية- من خلال استثمار التحولات التكنولوجية الحديثة في مجال الإعلام والتواصل..

ومن جملة أهداف الملتقى كذلك، إبراز الاجتهادات والجهود والمقترحات حول إعمال القواعد العلمية والمعطيات التاريخية والاقتصادية والحقوقية في الترافع حول القضية الوطنية، وكذا تمكين قدرات ووسائل المجتمع المدني لممارسة هذا الحق، والسعي لمواكبته وتأطيره في ممارسته.

في هدي هذه الأهداف، استأثر ملتقى الترافع المدني حول القضية الوطنية، بزخم من النقاش والتفاعل المسؤول والبناء، غاية في تقديم أجوبة جماعية لانشغال ومسؤولية أضحت متقاسمة ومشتركة.

وتأسيسا على ذلك، يرتكز **مشروع الملتقى الأول للترافع المدني عن مغربية الصحراء** على إطارين الأول نظري والثاني تطبيقي، بحيث سيمكن الإطار الأول من دراسة أربعة محاور أساسية:

- ❖ المحور التاريخي؛
- ❖ المحور القانوني والسياسي والدبلوماسي؛
- ❖ المحور الاقتصادي والتنموي؛
- ❖ المحور الحقوقي.

أما فيما يخص الإطار التطبيقي، فسيتم العمل من خلاله على تعزيز مهارات وتقنيات تهم:

- ❖ الترافع المنبري؛
- ❖ الترافع الرقمي؛
- ❖ الترافع الفني.

ولقد توزعت أشغال هذا الملتقى عموما على (5) جلسات علمية، ضمت 71 مداخلة مركزية، و (7) ورشات.

المحور الثاني: محاور الملتقى ومضامين المداخلات

الجلسة الافتتاحية:

❖ **كلمة السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني.**

«قوة موقف المغرب وعدالة قضيته تحتاج إلى محامين أقوياء»

الوزير مصطفى الخلفي

استهل السيد الوزير كلمته بالمناسبة، للتنويه بجمعيات المجتمع المدني التي تشتغل في مجال الترافع عن القضية الوطنية، والإشادة بالمجهودات التي بذلت منذ عقود طويلة في هذا المجال، والتي تشكل اليوم رصيدا هاما يمكن الاعتماد عليه لإعطاء انطلاقة جديدة للترافع المدني عن مغربية الصحراء.

وأبرز السيد الوزير أن هذا المشروع هو ترجمة للنداء الملكي السامي الواضح والصريح في تحميل مسؤولية الترافع عن القضية الوطنية للجميع، حيث أكد جلالة الملك حفظه الله سنة 2013 في افتتاح الدورة الأولى من السنة التشريعية الثالثة من الولاية التشريعية التاسعة على " أن قضية الصحراء ليست فقط مسؤولية ملك البلاد، وإنما هي أيضا قضية الجميع: مؤسسات الدولة والبرلمان، والمجالس المنتخبة، كافة الفعاليات السياسية والنقابية والاقتصادية، وهيئات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وجميع المواطنين".

كما أكد على أن قوة موقف المغرب وعدالة قضيته تحتاج إلى محامين أقوياء، وأنه بعد التراكمات التي تحققت من خلال عطاءات المجتمع المدني والمجهودات التي بذلت والمبادرات التي أطلقت، نحن محتاجون اليوم للانتقال إلى مرحلة جديدة قوامها خمس محددات وهي:

1 - تثمين عطاءات وعمل المجتمع المدني الذي يعرف تطورا نوعيا مسنودا بفعل أكاديمي وبحثي ينبغي استثماره لتعزيز وتقوية الفعل المدني؛

2 - تنامي المنصات الترافعية ذات الصلة بالقضية الوطنية بفعل تعدد المبادرات الدولية والقارية والوطنية، التي يشكل الفاعل المدني عنصرا أساسيا فيها؛

3 - الحاجة إلى التسلح باللغة العلمية والمعرفة اللازمة والمهارات المناسبة من أجل التصدي لخطابات تطرح مقولات مضللة وتروج أوهام زائفة لاستصدار مواقف من الفاعلين الدوليين والمؤسسات الدولية؛

4 - الاستثمار الجيد للفضاءات الجديدة للترافع التي يوفرها الاتصال الرقمي ووسائل التواصل الاجتماعي، ووكل المنصات السمعية البصرية؛

5 - الحاجة المتنامية عند جيل الشباب للدفاع عن القضية الوطنية، والتي برزت من خلال العديد من المبادرات النوعية لهيئات شبابية خارج المغرب وداخله؛ خاصة بمختلف مدن الصحراء، تؤكد ضرورة منح الثقة لأبناء الصحراء وتقوية الروابط بين مختلف الفعاليات المدنية من مختلف الأجيال وعلى المستوى الوطني.

في المنحى ذاته، أوضح السيد الوزير أن الترافع الفعال هو الذي تحركه غيرة ودافع داخلي يحفز على الاشتغال، وكذا حسن تقدير الموقف، مشيرا إلى أن هذا الملتقى الوطني الأول لا ينطلق من فراغ، وليس بديلا لأية مبادرات، بل هو مجهود يرمي إلى التكامل مع غيره من المبادرات الكثيرة؛ ولم تكن الوزارة، -يضيف السيد الوزير- لتتقدم فيه لولا الدعم الذي حظيت به من جميع القطاعات الحكومية المعنية. كما دعا إلى التعاون وتكثيف العمل الجماعي وربط مجهودات الأجيال الحديثة برصيد ومجهودات الأجيال السابقة من الفاعلين الذين أسسوا للترافع عن قضية الوحدة الترابية.

وأكد السيد الوزير على أن الترافع يتشكل من مجموع المبادرات المدنية، الهادفة إلى بناء موقف مناصر ومبني على المعطيات العلمية الموثقة، والمستندة إلى حجج دامغة وحاسمة غير مشكوك في صحتها، والمعتمدة على مؤشرات ملموسة ووثائق تاريخية تفند وتدحض حجج الخصم وتكشف تناقضاته، كما تعتمد على شهادات ومواقف الأطراف من الشخصيات المحايدة، مع تقديم كل ذلك بلغة بسيطة وواضحة واقعية وبخلاصات علمية استباقية ومبادرة ومتفاعلة.

وحدد الوزير عددا من شروط الترافع الفعال منها:

- ضرورة التوفر على تكوين علمي ومعرفي؛
- تملك الآليات القانونية والمسطرية للتعامل مع المؤسسات الدولية؛
- اعتماد التخطيط الاستراتيجي للترفع المتعدد الأبعاد؛
- رصد منتظم ويقظة فعالة في مواكبة المستجدات وتتبع المواقف؛
- امتلاك مهارات وتقنيات الترافع والتواصل الرقمي؛
- الاستعداد والسعي لبناء التحالفات الفاعلة لدعم الموقف الوطني.

وفي ختام كلمته أكد الوزير على أن قضية الصحراء المغربية قضية عادلة ومواقف المغرب قوية بفضل قيادة جلالة الملك وحكمته ومواقفه القوية والاستباقية والتجند الدائم خلفه، وكذا بفضل الإجماع الوطني القائم على الوحدة الوطنية، بالإضافة إلى العمل الميداني المستمر. وأوضح أن الموقف المغربي من القضية الوطنية قائم على ما يلي:

- لا حل لهذه القضية إلا في إطار السيادة المغربية ومقترح الحكم الذاتي؛

- لا حل إلا في إطار الأمم المتحدة؛

- لا يمكن تصور حل بدون انخراط فعلي وحقيقي للجزائر التي كانت لها مسؤولية في نشأة هذا النزاع المفتعل واستمراره؛

- لا عمل إلا بالتركيز على القضية الجوهرية المرتبطة بإيجاد حل سياسي لهذا النزاع المفتعل؛

في المقابل، شدد السيد الوزير على أن الواجهات الأربع السابقة لا تعني إغفال المسؤولية في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة للأقاليم الصحراوية من المملكة، وهي ما انخرط فيه المغرب عمليا من خلال الجهوية المتقدمة، وعقود البرامج في إطار النموذج التنموي.

❖ إطلاق المنصة الرقمية للتكوين حول الترافع عن مغربية الصحراء

تضمن برنامج الجلسة الافتتاحية للملتقى، تقديم وإطلاق المنصة الرقمية للتكوين عن بعد حول «الترافع عن مغربية الصحراء»؛ والتي يمكن الولوج إليها عبر مواقع e-sahara.ma أو e-sahara.org أو empoweringsahara.ma. وهي منصة تفاعلية تتضمن بنكا من الوثائق التاريخية والدراسات والبحوث العلمية والإنتاجات الفنية، وروابط مؤسسات ومواقع لها ارتباط بالقضية الوطنية.

وتعمل المنصة على توفير برنامج تكوين ثري ومتنوع، بشراكة مع جامعتي سطات ومراكش، ومؤسسة «تمكين» الرائدة في مجال التكوين عن بعد؛ يشتمل على عدة وحدات حول الإطار التاريخي لقضية الصحراء المغربية، والجوانب القانونية والدبلوماسية والثقافية والاجتماعية، والأبعاد السياسية والاستراتيجية الإقليمية والدولية، والجانب الاقتصادي والتنموي، وحقوق الإنسان والحريات العامة، وخطاب المشروع الانفصالي وتطوره، بالإضافة إلى تقنيات التواصل والتأثير، والترافع الرقمي والمنبري والفني.

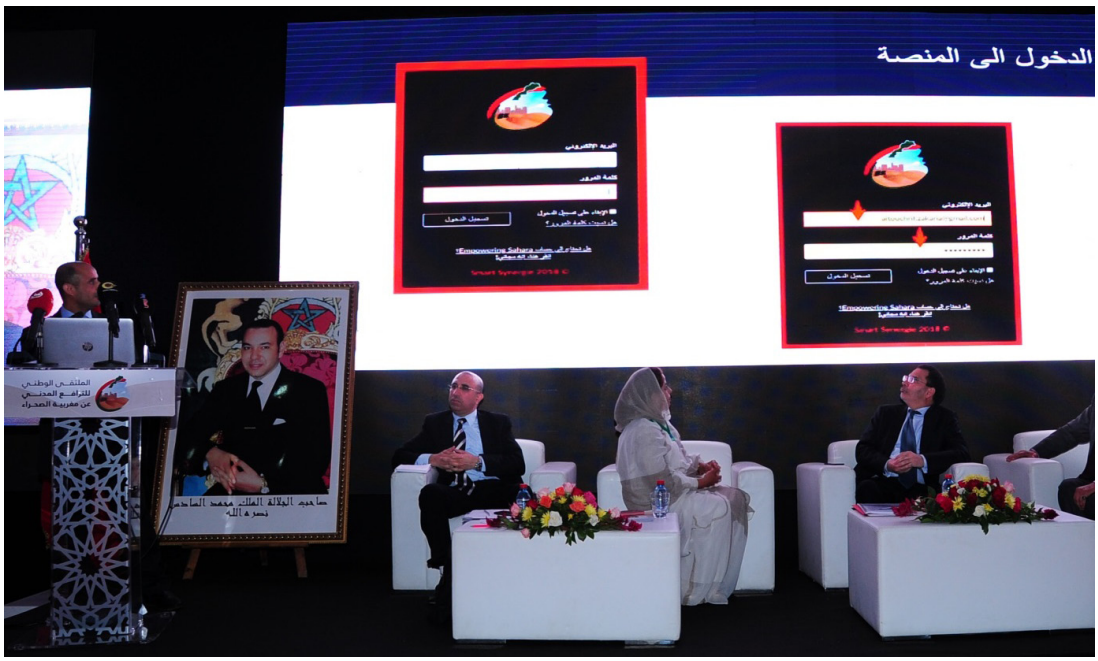

❖ توقيع اتفاقيات شراكة

شهدت الجلسة الافتتاحية توقيع اتفاقيتي شراكة بين الوزارة من جهة، وجامعتي الحسن الأول بسطات والقاضي عياض بمراكش.

وفي هذا الإطار، أكد ممثل جامعة الحسن الأول الأستاذ عبد الرحمان الماضي، أن الأخيرة انخرطت فعليا في هذه الشراكة خلال الموسم الجامعي الحالي من خلال تكوين مجموعة من الباحثين في سلك الماستر حول منهجية الترافع عن القضية الوطنية.

من جهته، أبرز الأستاذ الحسين اعبوشي ممثل جامعة القاضي عياض، أن انخراط الجامعة في هذه الاتفاقية يأتي في سياق انفتاح الجامعة المغربية العمومية على محيطها وإقبال الفاعل العمومي وعدد من المؤسسات عليها. كما أنها تدخل ضمن جيل جديد من الاتفاقيات التي تؤسس لتكوينات جديدة؛ تهدف إلى الإعداد والتتبع والتقييم للبرامج الموجهة للفاعلين في مجال الترافع عن القضية الوطنية.

وفي ختام الجلسة الافتتاحية، تم عرض شريط يبرز أهمية وآليات الترافع عن القضية الوطنية، وفيلم مصور حول أشغال الأكاديمية الجهوية لتكوين السفراء الشباب في قضية الصحراء المغربية، التي نظمتها المنظمة المغربية للشباب بوارزازات، بشراكة مع الوزارة أيام 4 - 5 - 6 ماي 2018.

▪ الجلسة العلمية الأولى: الأبعاد القانونية والسياسية والتاريخية الترافع المدني عن مغربية الصحراء

استهلت هاته الجلسة بمداخلة **للأستاذ محمد الغالي حول قضية الصحراء المغربية، المقاربة القانونية و الأدلة الترافعية**، حاول من خلالها الإجابة عن حدود المقاربة القانونية وقدرتها على إعطاء أرضية مناسبة للترافع بشكل فعال و ناجع، ينتج الأثر المتوخى؟ مؤكدا في معرض تفاعله بأن المقاربة القانونية «مقاربة سكونية» لابد لها من الاستئناس بالحقول المعرفية الأخرى لتكون دينامية. مقدما بعضا من الوقائع والنصوص القانونية، التي تحتاج إلى ضرورة تحديد مفاهيمها ومضامينها، كما حرص المتدخل على الدعوة إلى ضرورة التمكن من مستلزمات الترافع، كالتشبيك وخلق اللوبيات داخل المؤسسات، والالتزام والانخراط المجتمعي.

وضمن الجلسة نفسها، وبحكم إسهامه في تأسيس جبهة البوليساريو، ومعرفته الواسعة بهذا الصراع، أوضح السيد **البشير الدخيل في مداخلته عن المشروع الانفصالي و تناقضاته التاريخية**، بأن الغاية من الترافع اليوم بناء قناعات ووعي جديد بالقضية الوطنية، حيث عمد المتدخل إلى طرح عدد من الأسئلة الكاشفة لمسار ومستقبل الجبهة، مفندا أطروحة كونها الممثل الشرعي والوحيد، كما اتسعت أسئلته لتشمل هوية مؤسسي البوليساريو؟ وقدرة الأخيرة على الاستمرار دون الدعم العسكري للقوى اليسارية وأقصى اليمين الاسبانيين؟ مستعرضا بعضا من انتهاكات الحقوق داخل مخيمات تندوف وهو وضع لا يمكن مقارنته بالوضع الحقوقي بالمغرب، «حيث لا مجال للمقارنة بين وعين مختلفين»يقول المتدخل. معربا في الأخير على أن الجبهة مشروع فاشل قائم على خطاب استبدادي متشدد لا يقبل النقاش.

وفي مداخلته حول **الانفصال تزييف التاريخ وتحريف القانون**، سعى الدكتور محمد لخصاصي إلى استبطان الخلفية السياسية التي تقبع خلف إثارة النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية من طرف حكام الجزائر، معتبرا أنها تروم فرض مشروع انفصالي، يقوم على تزييف التاريخ، مستحضرا طبيعة الروابط التي جمعت السلطة المركزية مع قبائل الصحراء.

وفي المداخلة الرابعة الموسومة **بالتسرب الإسباني إلى سواحل الصحراء**، حرص الأستاذ نورالدين بلحداد على

أهمية البحث الوثائقي في بناء الترافع حول مغربية الصحراء، خصوصا ما يتعلق بالاتفاقيات المبرمة بين سلاطين المغرب وعدد من دول العالم كما استعرض المتدخل عددا من وثائق تعيين القضاة بالمنطقة، والمراسلات بين سلاطين المغرب وشيوخ قبائل الصحراء.

▪ الجلسة العلمية الثانية: التطور السياسي والديبلوماسي والاستراتيجي للقضية الوطنية

تميزت الجلسة العلمية الثانية ببعدها الدبلوماسي الصرف حيث حضرها دبلوماسيون مخضرمون أثْرَوا النقاش باستحضارهم لأهم المحطات التي مرت بها قضية الصحراء تاريخيا واستراتيجيا.

في مداخلته بعنوان ‹قضية الصحراء المغربية ما بين الشرعية والمشروعية السياسية› شدد الأستاذ محمد لوليشكي شدد على ضرورة استحضار مسألة تاريخ الحدود الإفريقية، مبرزا أن المغرب تعرض لإجحاف كبير، حين قصرت الدول الإفريقية في مسألة أولوية ترسيم الحدود، مغلبة إقامة الدولة على حساب الوحدة الإفريقية. لافتاً النظر إلى أن الملف كان قريبا من الحل في عهد الرئيس الجزائري بوضياف.

وفي مداخلته بعنوان ‹الصحراء المغربية: من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي› سرد الأستاذ علي عاشور كرونولوجيا ملف الصحراء في المنتظم الإفريقي مذكرا بالدور المهم لمنظمة الوحدة الافريقية في ملف الصحراء.

وضمن نفس الجلسة، قدم د.محمد الزهراوي في مداخلة تحت عنوان «قضية الصحراء والصراع المغربي الجزائري: محاولة لفهم سياق النزاع ومساراته وتحولاته» عدة مؤشرات ومداخل، ركزت على دور الجزائر الأساسي في افتعال القضية وطروحاتها التوسعية ضد المغرب، ومؤكدا أن المغرب يكثف مجهوداته التنموية بالمنطقة معتبرا أنها مدخل أساسي لحل النزاع.

تعقيب السيد الوزير:

في معرض تعليقه ركز السيد الوزير على الحاجة إلى التسلح بالحقائق التاريخية والمعرفة الدقيقة بالقضية والتمكن من المهارات المناسبة من أجل الترافع المنتج ضد كل المقولات المضللة، مستعرضا –كتمرين ترافعي- ما يثار بشأن عودة المغرب إلى الاتحاد الإفريقي والادعاء بأنه اعتراف ضمني بالجبهة بحكم عضويتها بنفس المنظمة، حيث أكد على مرتكزات ترافعية ممنهجة وحجاجية دقيقة.

▪ الجلسة العلمية الثالثة: الأبعاد الاجتماعية والثقافية والمعرفية للترافع المدني

حرص الأستاذ مصطفى ناعمي في مداخلته الموسومة بالمرتكزات التاريخية والثقافية للترافع الفعال، على أن المدخل الأساسي الأول هو تصحيح وتصويب المفاهيم المستعملة على مستوى القضية، ثم إقامة بناء ترافعي جديد بناء على المفاهيم الصحيحة لكل من الدولة والسيادة والقبيلة والمواطنة، والإلحاق والانفصال، ملقيا كثيرا من الاهتمام ل مفهوم القبيلة كبنية لمراقبة المجال والأرض، ومركزا بنية العلاقة القبلية في المغرب، في محاولة للاقتراب من الإشكالات الأنثروبولوجية والتاريخية التي ارتبطت بإعادة هيكلة الدولة في المغرب، مستعرضا العلاقات البنيوية بين السلطان والقبيلة، انطلاقا من نوع التحالفات القبلية في مراقبة المجال والتدخل العضوي ومجابهة المد الخارجي الأوربي، وهي الدوافع التي تجعل المغرب مطالبا ب الحفاظ على القبلية كبنية.

وفي معرض مقاربته لموضوع أدوار المجتمع المدني في تثبيت الحقائق التاريخية على المتغيرات السياسية في قضية الصحراء المغربية، شدد الأستاذ عمر الناجي على الإرث والتراكم الغني الذي خلفه التبادل الثقافي القبلي وأنشطة «المجتمع المدني الحساني» قبل ظهور المؤسسات، داعيا لضرورة قراءته وتثبيت حقائقه، والتي تعتبر رصيدا وثائقيا مهما في إغناء البحث حول قضية الصحراء المغربية.

وضمن نفس الجلسة، استعرض ذ.محمد دحمان في مداخلته عن المجال والثقافة الحسانية كمكون للهوية الوطنية، تاريخ اللسان الحساني منذ القرن السابع الهجري وخصوصياته ضمن تراب البيضان، كما توقف عند حركات الترحال بين شمال وجنوب المغرب، واستقرار تمثيليات القبائل الصحراوية في كثير من مناطق المغرب.
كما أكد المتدخل على أن مشكل الصحراء مشكل إنسان/تواصلي، لا يمكن حله إلا بالثقافة الحسانية.

وفي ختام هاته الجلسة العلمية، استحضر ذ.سبأ محمد من خلال موضوعه الجذور التاريخية للقضية الوطنية في الخطاب الاستعماري. المقاربة التاريخية، في جانبها المعرفي ، منطلقا من ثلاث عناصر لاستجلاء هذا الخطاب تتمثل في: قضية سانتا كروز دي ماربيكينيا، وخطاب التيار الأفريقاني الاستعماري الإسباني، والتنظيم السياسي العسكري الإسباني داخل المنطقة. ومستعرضا بالتفصيل كل هاته الخطابات وتأثيراتها عبر امتداد التاريخ الحديث.

تعقيب السيد الوزير

نوه السيد الوزير بطبيعة النقاش التي طبعت أشغال الجلسات العلمية، معتبرا إياها أرضية أساسية للبناء الترافعي، حيث يبقى التحدي القائم هو إنتاج خطاب ترافعي علمي وحجاجي، مقنع ومنتج، ومن المعني بالدرجة الأولى، مستحضرا سياسة الدولة على مستوى تثمين الثقافة الحسانية، داعيا إلى ضرورة مواصلة الاستثمار في هذا البعد الثقافي كمعطى ترافعي مهم.

▪ الجلسة العلمية الرابعة: الإطار الاقتصادي والتنموي للقضية الوطنية

تطرقت السيدة حجبوها الزبير في مداخلتها حول «الحصيلة التنموية بالأقاليم الجنوبية وآلية إشراك الساكنة» إلى المنهجية المعتمدة من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في إعداد هذا النموذج التنموي ، مشيرة تقرير المجلس كان ثمرة مسلسل واسع من الانصات والتشاور والتوافق داخل الجهات الجنوبية الثلاث مع أكثر من 1500 شخص، يمثلون أغلب المؤسسات والهيئات المدنية. داعية إلى ضرورة تطوير آليات جديدة للتواصل والتعبئة، لاستيعاب هذا المشروع الطموح.

وضمن نفس الجلسة استعرض ذ. حمادة البيهي في معرض مداخلته عن وضعية المخيمات والمساعدات الدولية الموجهة لها تجربته الشخصية ضمن المجموعة المكلفة بإيصال المساعدات الإنسانية في مخيمات تندوف التي قضى بها حوالي أربعين سنة، مركزا في مداخلته على عمليات تهريب واختلاس ما يقارب 70 في المائة من المساعدات الإنسانية الموجهة من المنتظم الدولي إلى ساكنة مخيمات تندوف. متسائلا في الأخير عن المسؤول عن بيع القناطير من هذه المواد في موريتانيا ومالي والجزائر. كما استغرب المتدخل في المقابل من أن الصحراويين المحتجزين بمخيمات تندوف بالجنوب الجزائري هم الوحيدون في العالم الذين لا يتوفرون على بطاقة لاجئ رغم حملهم لصفة لاجئين.

■ الجلسة العلمية الخامسة: وضعية الحقوق والحريات بالأقاليم الجنوبية

عرفت الجلسة الخامسة مشاركة كل من الاستاذ محمد سالم الشرقاوي والأستاذ حمادة البيهي والاستاذة خديجة مروازي ، وقد أكد المتدخلون على أهمية المدخل الحقوقي في معالجة مشكل النزاع، وعلى أن الترافع الحقوقي لا يمكن إلا أن يكون حقوقيا، أخذا بعين الاعتبار تجنب الوقوع في محاذير التوظيف السياسي، كما أن مدخل حماية الحقوق والحريات بالأقاليم الجنوبية وتعزيز الحكامة والمسالة والمحاسبة يشكل دعامة أساسية للدفاع عن وحدة الوطن. كما تم استعراض تجربة اللجن الجهوية لحقوق الإنسان وما شهدته من تطور في أدائها، والقيمة الحقوقية المضافة من قبلها لفائدة الوضع الحقوقي ببلدنا، والعمل من أجل تجاوزها، وكذا تحديات تطوير الوضع الحقوقي العام ببلدنا. كما تم التطرق إلى معيارية محاكمة اكديم ازيك، ومدى احترامها للمحاكمة العادلة وعلى الاتفاقيات والمواثيق الدولية والمساطر والإجراءات القانونية. كما تم خلال هذه الجلسة التوقف عند عدد من الانتهاكات الحقوقية التي تشهدها منطقة تندوف وعلى رسها ما يتعرض له النساء من استغلال العصابات المتاجرة ضمن شبكات البغاء، وكذا إخضاع الأطفال للتجنيد الاجباري، وما تتعرض له المخيمات من حملات ممنهجة للتنصير.

أشغال الورشات:

الورشة الأولى : التناظر حول القضية الوطنية

استهل الأستاذ محمد أحمد كين تنشيط الورشة، بتقديم عرض موجز حول تقنيات التناظر الناجح والتي يمكن تلخيص أهم مضامينها في العناصر التالية:

- التناظر هو خطاب تفاعلي، ويعني كيفية بناء القدرة على محاججة الخصوم وإقناعهم بالأطروحة التي تتبناها كمتناظر.
- في التناظر يكون هناك هامش لبسط الرؤى، لكن لابد من الإعداد القبلي للتناظر من خلال الإجابة عن مجموعة من الأسئلة القبيلة من بينها :
  - ✓ من هو الجمهور المستهدف ؟
  - ✓ مع من تناظر ؟
  - ✓ ما هو المكان الحاضن للمناظرة، حتى في جانبه التقني لمعرفة أنواع التقنيات التي يمكن توظيفها في التناظر.
  - ✓ ما هو الوعاء الزمني المخصص لمداخلتك ؟

واستعرض المنشط ستة أنواع من تقنيات التناظر هي :

1. تنويع الحجج : كالحج الواقعية والحجج القيمية التي لا علاقة بالقيمة la valeur.
2. التكوين المنتج للثقة بالنفس من خلال البحث العميق في الموضوع الذي يجعلك تمتلك سلطة القول والمحاججة والإقناع.
3. الرمزية في الإلقاء: من خلال استعمال الرموز، كالحديث بالحسانية، أو بلغة من تحدثهم، مما يخلق لك قبولا لدى مخاطبيك ويمنحك سلطة الرمزية.

4. تعديد الأسئلة : من خلال إغراق الخصم بالأسئلة.
5. الاستدراج بالسؤال.
6. توجيه الخطاب من خلال استمالة الخصم المتناظر إلى للمجال الذي تتقنه أنت.

كما تم الاشتغال خلال الورشة عبر أربع مجموعات للتناظر في أربعة مواضيع هي :

1. الاستفتاء وتقرير المصير.
2. الثروات الطبيعية.
3. وضعية حقوق الإنسان في الأقاليم الجنوبية.
4. الجدار الأمني.

الورشة الثانية : الترافع في المنابر الدولية والمؤسساتية

خلال هذه الورشة تم عرضت الأستاذة عائشة الدويهي تجربة مرصد الصحراء للسلم والديمقراطية وحقوق الإنسان أمام الآليات الأممية .

وافتتحت المتدخلة الورشة بالتذكير بالسياق العام الدولي والسياق الاقليمي الخاص الذي يعرف تنامي ظاهرة الإرهاب والتطرف بمنطقة الساحل والصحراء وانتشار ظاهرة الهجرة غير الشرعية ..

كل هذه العوامل دفعت مجموعة من النشطاء والناشطات في حقوق الإنسان إلى إحداث المرصد بصبغته المدنية والذي من اختصاصاته الأساسية، الترافع في المنابر الدولية والمؤسساتية ،وتحديدا المجلس الدولي لحقوق الإنسان بجنيف.

وقد أكدت السيدة المؤطرة أن الترافع المدني لدى الهيئات الأممية يقوم على ميكانزيمات تتأسس على الوعي المعرفي والمعلومات الدقيقة والتسلح بالمعرفة الحقيقية، مع العمل وفق خطة استراتيجية واضحة ومحكمة ودقيقة .

وبسطت السيدة المؤطرة تجربة المرصد في الترافع على المستوى المحلي : من خلال اشتغال المركز على الحقوق الاجتماعية والمدنية والسياسية، فضلا عن تجربة المرصد في الترافع على المستوى الدولي من خلال تجربة الآليات الأممية (المجلس الدولي لحقوق الإنسان / المفوضية السامية لحقوق الانسان).

وقد أبرزت السيدة المؤطرة أن الولوج الترافعي المدني لهذه الاليات يوجب أن تكون الجمعية حاملة لصفة الهيئة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ECOSOC أو تسجل الجمعية باسم جمعية حاملة لهذه الصفة

كما أشارت إلى وجود ما يسمى بالبرنامج المندمج لهيئات المجتمع المدني « esango.un .org» الذي يمكن المنظمات المدنية من الترافع في أي قضية متداولة على مستوى مجلس حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة

كما ركزت الورشة على بعض معايير وشروط المشاركة والترافع أمام عدد من الهيئات من خلال اعتماد الآليات التعاقدية لحقوق الإنسان ، حيث يعد السبق في التسجيل أساسي. ذلك أن عدد المتدخلين محدد جدا خصوصا على مستوى الحوار التفاعلي الذي يشارك فيه على أقصى حد 15 شخصا. كما ان الحوار العام الذي تشهده القاعة الرئيسة لايتجاوز دقيقتين لكل متدخل.

واختتمت الورشة بعرض ومناقشة تجربة المرصد في المشاركة في دورة أكتوبر الماضية من خلال إعداد نوعين من التقارير : تقرير متابعة والتقرير الموازي .

الورشة الثالثة: آليات الترافع الرقمي حول ملف الصحراء المغربية

قدم السيد منشط الورشة وليد العلوي، عرضا موجزا حول آليات الترافع الرقمي، حيث تم تعريف المفاهيم المرتبطة بالترافع الرقمي، كمفهوم «السمعة الالكترونية» كما تم عرض نماذج الترافع الرقمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي من قبيل:

- ✓ تنظيم حملات مساندة للقضية في فترات الأزمات.

- ✓ دحض أكاذيب خصوم الوحدة الترابية في مواقع التواصل الاجتماعي.
- ✓ تنظيم حمالات هجومية تحسيسية حول محور معين مرتبط بالقضية.
- ✓ إنشاء قنوات للتعريف بالقضية الوطنية داخليا وخارجيا.
- ✓ المساهمة في إنجاح أنشطة الجمعية باستعمال مواقع التواصل الاجتماعي.

وعزز المنشط عرضه بتقديم مجموعة القنوات المعروفة في المجال الرقمي وتقنيات استعمالاتها واهم الخصوصيات المميزة لكل وسيلة والفئة المستهدفة من خلالها:(WhatsApp/Facebook/YouTube/FB Messanger/ Instagram/ Snapchat/Google)

كما تم التداول بشأن نماذج لمواقع مؤثرة في الموضوع من مدونات، منتديات، ومحركات البحث الخاصة بالقضية الوطنية، وبراج المحادثات الالكترونية.

واختتمت الورشة بالتركيزعلى مراحل تنظيم الحملة على مواقع التواصل الاجتماعي وتقنيات إنتاج المحتوى الرقمي المراد التسويق له في مواقع التواصل الاجتماعي، كما تم تقاسم التجارب الشخصية لكل المنظمات المشاركة، ومناقشة لكل الحالات والمبادرات التي تم تطويرها من طرف هذه المنظمات، وتحليل العراقيل التي تعيق عملهم ومبادراتهم، مع تقديم حلول خاصة وشخصية لكل الحالات.

الورشة الخامسة: مهارات التواصل والعلاقة مع وسائل

تناولت الورشة موضوع الترافع الموجه إلى وسائل الإعلام، حيث عمل مؤطر الورشة الأستاذ عبد البوهاب الرامي على تحديد مفهوم الترافع من منطلق سلوك أو فكرة تقتضي تحديد أهداف دقيقة، وتبسيط الأدلة والحجج ، بناء على أسس تقوم على المصداقية والكفاءة، وعلى القدرة على إنتاج القرائن الناجعة في الزمان والمكان، وفق نموذج وخطة عمل تقوم على رسم الأهداف وتحديد مؤشرات نجاح الترافع، والجدولة الزمنية، وعبر مراحل جامعة للخطوط العريضة للبرنامج الترافعي.

كما أشار المنشط إلى إن الوصول إلى ترافع جيد، يقتضي تحليل معمق للأطراف المستهدفة من الترافع لمعرفة موقفها من القضية، وما الذي يهمها تحديدا من هذه القضية ؟.

كما ركز على مواصفات الخطاب الترافعي الذي وجب أن يكون مقتضبا وجذابا، وقابلا للاختزال والتذكر.

وخلصت الورشة إلى أهمية الترافع في الدفاع عن القضية الوطنية في ظل مجموعة من التحديات والتطورات الراهنة التي تعرفها القضية الوطنية، مؤكدين على أن تحسين الخطاب الترافعي الإعلامي في مجال القضية الوطنية، لايمكن أن ينجح الا من خلال تطوير كفاءات الترافع و التفاوض على المستوى القاعدي بإشراك كل فعاليات المجتمع المدني في التصدي لكل الأدلة الباطلة التي تهدف الى الإساءة الى القضية الوطنية.

الورشة السادسة : كيفية التفاعل مع المنظومات الدولية المؤسساتية

ركز منشط الورشة السيد حميد بنشريفة، على ثلاثة محاور رئيسية، خصص الأول منها لدور المجتمع المدني في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وعالج المحور الثاني دور المجتمع المدني في التفاعل مع المنظومة الأممية، فيما تعرض المحور الثالث لتفاعل المجتمع المدني مع القضية الوطنية.

وقد أشار منشط الورشة أن المجتمع المدني في المغرب قام بمجهود كبير من أجل إرساء الحقوق المدنية والسياسية، وأنه لازال يرافع من أجل تكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما إن المجتمع المدني شارك في جميع الأوراش الكبرى التي عرفها المغرب انطلاقا من هيئة الإنصاف والمصالحة وانتهاء بالمقاربة التشاركية التي همت دستور 2011.

واستعرض منشط الورشة آليات تفاعل المجتمع المدني مع المنظومة الأممية والتي أجملها في ثلاث آليات رئيسية هي :

1. الآليات التعاقدية.
2. آليات الاستعراض الدوري الشامل.
3. آلية بمجلس حقوق الإنسان : الذي بالرغم من سهولة الحصول على الوضع الاستشاري للجمعيات لديه، إلا أنه يلاحظ على أن عدد الجمعيات الحاصلة على هذه الوضعية لا تتعدى 15 جمعية من أصل أزيد من 130 ألف جمعية.

الورشة السابعة: عناصر ترافع منبري مؤثر لدى المنظمات والمؤسسات الدولية

نشط الورشة في جزئها الأول الأستاذ محمد كين عن منظمة الشباب الإفريقي، حيث أبرز أن القضية الوطنية أضحت اليوم متعددة الأبعاد، مما يقتضي ضرورة الترافع عن دراية وعن خلفية علمية وتاريخية مضبوطة. حيث أن الترافع عن جهل لا يخلق أي أثر.

وشدد المنشط على ضرورة الانتباه لوسائط التواصل الاجتماعي كونها محددا هاما في مجال الترافع المدني، وعلى ضرورة الاشتغال على البعد الثقافي والاجتماعي في الملتقيات الشبابية، والتراكم واستثمار تجارب الجمعيات والفاعلين المدنيين في مجال الترافع لتحقيق الفعالية.

أما المداخلة الثانية، فقد أكد فيها السيد يوسف فلاح، عن منظمة صناع القرار الشباب، أن الفاعل المدني لا يمكنه انتظار الدعم العمومي، مستعرضا تجربة المنظمة من خلال شراكتها مع المجلس الدنماركي للشباب، حيث إن البوليساريو غالبا ما تتجه للأحزاب الاشتراكية، بينما هناك خصاص وفراغ مهولان على مستوى الأحزاب الليبرالية.

وتداول المنشطان والمشاركين بالورشة بشكل تفاعلي تجربة المنظمتين معا في مجال الترافع لصالح القضية الوطنية.

المحور الثالث: خلاصات وتوصيات اللقاء

انطلاقا من الكلمات الافتتاحية والمداخلات التأطيرية، وإلى جانب التفاعل المهم والنوعي للمشاركين مع مضامين المداخلات والورشات المقدمة (أكثر من 300 تدخل)، تم استخلاص بعض الخلاصات والتوصيات، والتي يمكن عرضها على الشكل التالي:

الخلاصات.

- وجود اختيار واضح وإرادة من قبل جميع الفاعلين والمتدخلين والمشاركين في الملتقى لتثمينه والاستمرار في إرساء شراكة فعلية تهم مسار التعبئة والترافع حول قضية الوحدة الترابية؛
- الحاجة لتجميع وتثمين الرصيد الوثائقي لأهم الكتابات والمبادرات والأدبيات والاجتهادات المرجعية للفاعل المؤسساتي والثقافي والمدني؛
- تحدي إنتاج خطاب ترافعي مقنع، يستند إلى المناهج العلمية والمقارنات الرصينة في التواصل والتبليغ، أخذا بعين الاعتبار على ما وصل إليه الوعي الدولي والتطور التكنولوجي؛
- العمل على إنتاج وسائط معلوماتية لتشبيك جمعيات المجتمع المدني والانتقال من وضعية المدافع إلى وضعية المهاجم.
- التأكيد على أن الترافع المنبري لدى الآليات الأممية يوجب تملك المعرفة واللغة والمهارات التواصلية والفريق المؤهل والمكون للتعامل مع المنصات الالكترونية للمفوضية السامية لحقوق الإنسان
- تثمين التطور الحقوقي الدي يشهده المغرب، مع الدعوة لتعزيزه.
- التنويه بالعمل الجبار والنوعي للقطاع المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني وجميع المساهمين في هذا الملتقى؛

التوصيات.

علاقة بالأبعاد القانونية والسياسية والتاريخية للترافع المدني حول مغربية الصحراء.

- إصدار دليل علمي للترافع من خلال المداخلات والنقاشات التي جرت في الجلسات العلمية والورشات؛
- الاستثمار في البراهين التاريخية بما يساعد على التمكين للأجيال الحالية واللاحقة من الترافع عن القضية الوطنية؛
- إعادة ترتيب الوثائق والحجج بشكل علمي بما يدعم الموقف المغربي؛

علاقة بالأبعاد الاجتماعية والثقافية والمعرفية للترافع المدني حول مغربية الصحراء.

- الحاجة لتجديد الخطاب التداولي حول قضية الصحراء المغربية وتعزيز التواصل مع سكان الأقاليم الجنوبية؛
- التمكين من ناحية الوسائل والقدرات للفاعل المدني في الأقاليم الجنوبية، لممارسة الترافع؛
- تعزيز وتثمين الثقافة الحسانية، على المستوى اللغوي والتعليمي والأدبي، وعلى المستوى الإعلامي والفني؛

- تثمين التراث اللامادي والشفهي بالأقاليم الجنوبية؛
- نهج خطاب إعلامي إيجابي؛
- الحاجة لترجمة الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول قضية الصحراء المغربية إلى اللغة العربية؛

علاقة بالحقوق والحريات بالأقاليم الجنوبية

- التسويق والترافع الجيد للمسار الذي يعرفه المغرب على مستوى الحقوق والحريات؛
- الدعوة لفتح باب التعاون المدني الدولي بين الجمعيات المهتمة بالقضية الوطنية؛
- تشجيع المجتمع المدني على اعتماد آليات التتبع والرصد الحقوقية؛
- التأكيد على ضرورة تنظيم ورشات تدريبية متخصصة في مجال الترافع حول مغربية الصحراء أمام المنظمات الدولية؛
- المطالبة بتنظيم ورشات متخصصة في التأهيل على الترافع، خاصة مجالي التناظر والمحاججة حول قضايا الحقوق والحريات بالأقاليم الجنوبية ومناطق المخيمات.
- إنشاء مركز للتكوين والتأهيل في مجال اللغات والتواصل في المجال الحقوقي؛
- حث جمعيات المجتمع المدني على المبادرة إلى التسجيل في موقع مجلس حقوق الإنسان قصد الحصول على الوضع الاستشاري؛
- ضمان الالتزام والحضور المدني في المحافل الدولية والالتزام بأجندة الأمم المتحدة.

لحظة عرض الفيلم الوثائقي «أم الشكاك» ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول

للترافع المدني عن مغربية الصحراء

مراكش، أيام 22 و23 و24 يونيو 2018

بلاغ حول

اختتام الملتقى الأول للترافع المدني عن مغربية الصحراء

أكد المشاركون في الملتقى الأول للترافع المدني عن مغربية الصحراء، والذي حضره حوالي 230 مشاركا من ممثلي جمعيات المجتمع المدني المهتمة بقضية الصحراء المغربية، على الاختيار الواضح والإرادة الجماعية لمجموع الفاعلين والمتدخلين والمشاركين لإرساء شراكة فعلية تهم مسار التعبئة والترافع حول قضية الوحدة الترابية.

ودعا المشاركون في اختتام الملتقى الذي نظمته الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني بمدينة مراكش أيام 22 - 23 - 24 يونيو 2018، إلى تعزيز جهود التشبيك بين جمعيات المجتمع المدني والانتقال من وضعية المدافع إلى وضعية المهاجم. وكذا التمكين وتعزيز قدرات الفاعل المدني في الأقاليم الجنوبية من أجل الترافع الفاعل والمؤثر عن مغربية الصحراء.

وفي كلمته خلال الجلسة الختامية للملتقى، وبعد أن نوه بمساهمة الجميع في نجاح الملتقى، مشاركين ومؤطرين وقطاعات حكومية ومؤسسات جامعية وممثلي وسائل الإعلام، والأطر التي سهرت على التنظيم، أكد الوزير مصطفى الخلفي على أن هذا الملتقى هو مجرد بداية لسلسلة من الملتقيات الجهوية والمحلية، وينطلق من رصيد وعطاءات مدنية كبيرة سابقة، ولا يعتبر بديلا لغيره من المبادرات، مسجلا أن أول درس لهذا الملتقى هو قدرة المغاربة على إنجاح حوار صريح جريء بمسؤولية من أجل ترافع فعال ومؤثر عن مغربية الصحراء، مبني على معطيات علمية وبمنطق يخدم القضية الوطنية.

وذكر الوزير بالخطاب القوي لجلالة الملك محمد السادس نصره الله في الذكرى الأخيرة للمسيرة الخضراء، حول الخطاب التاريخي لجلالة الملك محمد الخامس رحمه الله بمحاميد الغزلان قبل ستين سنة والذي أعلن فيه مواصلة العمل من أجل تحرير الصحراء المغربية.

وشهدت فقرات الملتقى، الإعلان الرسمي عن إطلاق المنصة الالكترونية للتكوين عن بعد في مجال الترافع المدني عن مغربية الصحراء، تتضمن قاعدة معطيات من الوثائق التاريخية والدراسات والبحوث العلمية والإنتاجات الفنية وروابط مؤسسات ومواقع مهتمة بالقضية الوطنية، وتتيح أيضا فرصة للتكوين عن بعد ببرنامج شامل ومتنوع يتم إغناؤه بشراكة مع جامعتي سطات ومراكش، ومؤسسة تمكين الرائدة في مجال التكوين عن بعد، بالإضافة إلى توزيع دليل من أجل ترافع فعال ومؤثر عن مغربية الصحراء تحت عنوان « مغربية الصحراء: حقائق وأوهام النزاع»، وهي وثيقة تسرد عددا من الأوهام والمقولات المضللة حول طبيعة النزاع المفتعل، وتقدم أدلة الرد عليها وتكشف زيفها بحقائق تاريخية وجغرافية، عززتها تطورات السياسة والاقتصاد، وأكدتها الجهود التنموية بالصحراء.

وخلال الجلسات العلمية تم تقديم مداخلات عميقة تناولت محاور متنوعة تمثلت في الأبعاد القانونية والسياسية والتاريخية والاجتماعية والثقافية للترافع المدني عن مغربية الصحراء؛ وكذا التطور السياسي والدبلوماسي والاستراتيجي للقضية؛ بالإضافة إلى الإطار الاقتصادي والتنموي ووضعية الحقوق والحريات بالأقاليم الجنوبية؛ والمشروع التنموي الجديد؛ وكانت هذه المداخلات موضوع مناقشة صريحة ومكثفة.

وعرفت الورشات التطبيقية عرض تجارب ما يناهز 20 جمعية في مجال الترافع المدني عن القضية الوطنية وذلك كعينة لجهود قطاع واسع من الجمعيات ، أبرزت من خلالها المجهودات التي بذلتها سواء داخل المغرب أو في المنتديات والمنابر الدولية، كما استفاد المشاركون من عروض وتجارب عملية حول تقنيات التناظر الناجح عن القضية الوطنية، ومهارات ترافع منبري مؤثر لدى المنظمات والمؤسسات الدولية، وكيفية التفاعل مع المنظومات الدولية المؤسساتية، و مهارات التواصل والعلاقة مع وسائل الإعلام، وآليات الترافع الرقمي و الترافع المنبري، بالإضافة إلى عرض عدد من الأفلام كنماذج للإنتاجات التي يمكن اعتمادها في مجال الترافع الفني والرقمي: منها فيلم حول أهمية وآليات وشروط

ترافع مدني فعال ومؤثر عن مغربية الصحراء، وفيلم حول انتهاكات حقوق الإنسان بمخيمات تندوف، وآخر حول وهم الجدار الرمل، وعرض الفيلم الوثائقي المتميز «ام الشكاك» الذي يتناول حقبة هامة من تاريخ الصحراء المغربية، ويسلط الضوء على المؤتمر الذي التأم فيه جمع كبير من أبناء الصحراء بمنطقة أم الشكاك سنة 1956، وتوج بإرسال وفد لتجديد البيعة لجلالة الملك محمد الخامس رحمه الله.

وأكد المشاركون في الجلسة الختامية على:

- الاختيار الواضح والارادة من قبل جميع الفاعلين والمتدخلين والمشاركين في الملتقى لتثمينه والاستمرار في إرساء شراكة فعلية تهم مسار التعبئة والترافع حول قضية الوحدة الترابية؛
- الحاجة لتجميع وتثمين الرصيد الوثائقي لأهم الكتابات والمبادرات والأدبيات والاجتهادات المرجعية للفاعل المؤسساتي والثقافي والمدني؛
- العمل على إنتاج خطاب ترافعي مقنع، يستند إلى المناهج العلمية والمقارنات الرصينة في التواصل والتبليغ، أخذا بعين الاعتبار ما وصل إليه الوعي الدولي والتطور التكنولوجي؛
- تعزيز جهود التشبيك بين جمعيات المجتمع المدني والانتقال من وضعية المدافع إلى وضعية المهاجم.

كما أعلن في الجلسة الختامية للملتقى عن أهم التوصيات المعبر عنها من طرف المشاركين، والمتمثلة في:

- إصدار دلائل علمية للترافع من خلال المداخلات والنقاشات التي جرت في الجلسات العلمية والورشات؛
- الاستثمار في الأدلة التاريخية والقانونية والثقافية والاجتماعية بما يمكن الأجيال الحالية واللاحقة من الترافع عن القضية الوطنية؛
- تجديد الخطاب التداولي الترافعية حول قضية الصحراء المغربية؛
- تعزيز الجبهة الداخلية والعمل على معالجة واستحضار الجانب الإنساني للقضية؛
- التمكين من ناحية الوسائل والقدرات للفاعل المدني في الأقاليم الجنوبية، لممارسة الترافع؛
- تعزيز وتثمين الثقافة الحسانية، على المستوى اللغوي والتعليمي والأدبي، وعلى المستوى الإعلامي والفني؛
- تطوير الخطاب الإعلامي؛
- تثمين التراث اللامادي والشفهي بالأقاليم الجنوبية؛
- التسويق والترافع الجيد للمسار الحقوقي في الصحراء المغربية ودور اللجان الجهوية في حماية الحقوق والحريات؛
- الدعوة إلى فتح باب التعاون المدني الدولي بين الجمعيات المهتمة بالقضية الوطنية؛
- تشجيع المجتمع المدني على اعتماد آليات التتبع والرصد الحقوقية؛
- تنظيم ورشات تدريبية متخصصة في مجال الترافع حول مغربية الصحراء أمام المنظمات الدولية؛
- المطالبة بتنظيم ورشات متخصصة في التأهيل على الترافع، خاصة مجالي التناظر والمحاججة حول قضايا الحقوق والحريات بالأقاليم الجنوبية ومناطق المخيمات؛
- إنشاء مركز للتكوين والتأهيل في مجال اللغات والتواصل في المجال الحقوقي؛